٢٠٢٦/٠٨/٠٢

بيان من الهيئة العامة للرقابة المالية
بشأن موقف الهيئة من استكمال إجراءات زيادة رأس مال شركة تايكون إنفستمنت هولدنج

في إطار مباشرة الهيئة العامة للرقابة المالية لاختصاصاتها الرقابية والتنظيمية المنصوص عليها بالقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، وامتدادًا للبيانين الصادرين عن الهيئة بتاريخي ٢٠٢٦/٦/٢٢ و ٢٠٢٦/٧/٧ بشأن شركة تايكون إنفستمنت هولدنج، وما تضمناه من إجراءات رقابية استهدفت التحقق من مدى التزام الشركة بالمتطلبات القانونية والتنظيمية واستمرار توافر مقومات مزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية المرخص لها بها، تود الهيئة إحاطة السادة المساهمين والمتعاملين بالسوق بآخر المستجدات المتعلقة بإجراءات زيادة رأس مال الشركة المصدر من ٢٦,١٢٥ مليون جنيه إلى ٥٠ مليون جنيه، بزيادة قدرها ٢٣,٨٧٥ مليون جنيه.

وفى هذا الإطار، ألزمت الهيئة الشركة بموافاتها بدراستين مستقلتين للقيمة العادلة لسهم الشركة قبل وبعد زيادة رأس المال، حيث أفصحت الشركة بتاريخ ٢٠٢٦/٧/٦ عن تقرير دراسة القيمة العادلة للسهم قبل الزيادة، المعد من المستشار المالي المستقل، والذى انتهى إلى أن القيمة العادلة للسهم تبلغ ٠,٣٤ جنيه للسهم الواحد، كما أفصحت بتاريخ ٢٠٢٦/٧/٣٠ عن تقرير دراسة القيمة العادلة للسهم بعد الزيادة المستهدفة، والذى انتهى إلى أن القيمة العادلة للسهم تبلغ ٠,٢٧ جنيه للسهم الواحد، في حين تبلغ القيمة الاسمية للسهم ٠,٥٠ جنيه، وهي القيمة التي كان من المزمع الاكتتاب بها في أسهم الزيادة. وقد تبين للهيئة، بعد دراسة التقريرين وما استندا إليه من بيانات وافتراضات، أن النتائج الواردة بهما لا تقدم مبرراً اقتصادياً كافياً للسير في الزيادة المقترحة، ولا تدعم تحقيق قيمة مضافة للمساهمين تتناسب مع رأس المال المزمع ضخه، بل تعكس انخفاضاً جوهرياً في القيمة الاقتصادية المتوقعة للزيادة وعدم كفاءة أوجه استخدام حصيلتها.

كما تكشف للهيئة، من خلال أعمال الفحص والرقابة وما ورد إليها من بيانات ومستندات قبل اعتماد دعوة قدامى المساهمين للاكتتاب، أن الشركة لا تباشر فعلياً سوى نشاط إدارة محافظ الأوراق المالية لنفسها، في حين لا تمارس باقي الأنشطة المالية غير المصرفية المرخص لها بها، وعلى الأخص نشاط الترويج وتغطية الاكتتابات، ونشاط تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو زيادة رؤوس أموالها، الأمر الذى يلقي بظلال جدية على الاحتياجات التمويلية الفعلية للشركة، ومدى ارتباط الزيادة المقترحة بممارسة الأنشطة المرخص بها، وكفاءة استخدام حصيلة الزيادة في تحقيق الأغراض التي أعلنت الشركة أنها تستهدفها من الزيادة.

وحيث أن ما أسفرت عنه أعمال الفحص، مقروناً بما انتهت إليه دراستا القيمة العادلة، قد كشف عن عدم توافر المبررات الاقتصادية والتنظيمية الكافية لاستكمال إجراءات زيادة رأس المال، وانتفاء الحاجة التمويلية الفعلية التي تبرر ضخ أموال جديدة في ضوء النشاط الذي تباشره الشركة فعليًا، فقد رأت الهيئة أن الأسس التي قامت عليها الزيادة المقترحة لم تعد قائمة بما يبرر الاستمرار في إجراءاتها.

وبناءً على ما تقدم، وإعمالاً لأحكام المادة (٢) من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، والمادة (٧) و(١٧) و(٣٣) من لائحته التنفيذية، والمادة (٥٢) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، وما تخوله تلك الأحكام للهيئة من سلطة التحقق من استمرار توافر المتطلبات القانونية والموضوعية اللازمة لاعتماد دعوة قدامى المساهمين للاكتتاب وحتى تمام إجراءات زيادة رأس المال، فقد انتهت الهيئة إلى رفض اعتماد دعوة قدامى المساهمين للاكتتاب فى أسهم زيادة رأس مال شركة تايكون إنفستمنت هولدنج، وعدم استكمال إجراءات زيادة رأس المال، وذلك لعدم توافر المبررات القانونية والاقتصادية والتنظيمية الكافية التي تبرر السير في الزيادة المقترحة، وبما يكفل حماية حقوق المساهمين والمتعاملين والحفاظ على سلامة وعدالة واستقرار سوق رأس المال.

كما تؤكد الهيئة استمرارها في دراسة مدى استمرار توافر مقومات وشروط التراخيص الممنوحة للشركة لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية المرخص لها بها، وذلك في ضوء ما أسفرت عنه أعمال الفحص من اقتصار الشركة فعلياً على مزاولة نشاط إدارة محافظ الأوراق المالية دون غيره من الأنشطة المرخص بها. وإذ كانت الهيئة قد سبق أن منحت الشركة مهلة لمدة شهر لتوفيق أوضاعها وفقًا لما ورد بالبيان الصادر بتاريخ ٢٠٢٦/٧/٧، فإنها ستباشر، فور انقضاء تلك المهلة، اتخاذ الإجراءات القانونية والتنظيمية اللازمة للنظر في مدى استمرار التراخيص الممنوحة للشركة والتي لا تمارس نشاطاً بشأنها، وذلك في ضوء ما تسفر عنه أعمال الفحص وما تقدمه الشركة من مستندات خلال المهلة المقررة، ووفقًا لأحكام القوانين والقرارات المنظمة في هذا الشأن.

وتهيب الهيئة بالسادة المساهمين والمتعاملين الاعتماد على البيانات الرسمية الصادرة عنها بشأن هذا الموضوع، وعدم الالتفات إلى أية معلومات أو بيانات أو شائعات غير صادرة عن الجهات الرسمية المختصة، مؤكدة استمرارها في مباشرة اختصاصاتها الرقابية والتنظيمية واتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل حماية حقوق المساهمين والمتعاملين، وترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح، والحفاظ على سلامة وعدالة واستقرار سوق رأس المال .

****